وجهة نظر حول سيكولوجية الانتاج التنموية في مجتمعات الخليج العربي

الدكتور
إبراهيم زكى تتحوش

تمهد: التنمية كضرورة ومطلب حياة في عالم اليوم.

شهدت مجتمعات النصف الثاني من القرن العشرين اهتماماً متزايداً بموضوع التنمية، وما تفرع عن هذا الموضوع هو اهتمام البلدان من قضايا ومشكلات. وقد وقعت هذا الاهتمام كثرة في عدد الدول حديثة العهد بالاستقلال، وشروط كل من هذه الدول يلبي وسبعها في تدعيم ما أعطت عليه من استقلال سياسي بنوع مامن الاستقلال الاقتصادي، تشعر من خلاله بنوع من الأمن والامان. الأمر الذي تربت عليه أن أصبحت التنمية بالنسبة لأي من هذه الدول مشكلة محورية تستند قدر كبيراً من اهتمامها. وفي معها لعبت الهوية القائمة مابين واقع التخلف الذي ورثه من عهود التبعية والاستعمار وبين الصورة الأفضل التي تتطلع لأن تكون عليها الحياة في مجتمعها. لم تكن مهمة الدول حديثة العهد بالاستقلال مهمة سهلة، حيث أن الهيكل الذي تقبل أو تباعد مابين هذه الدول الأخيرة والدول الأكثر تقدماً ببدو هوكيرة بيننا، وترتيب هذه الهوية عمقاً وتاسعاً يوماً بعد يوم. وبالتالي، فإن تقاد الدول المتعددة للتقدم والنمو المستمر جاهدة على معدلات ترضى الحد الأدنى من طموحاتهم التنموية، إلا وتكتشف أن هذه المعدلات تقتصر دون تحقيق ماتطلع إليه أو تبنيه من هذه الطموحات.

وقد لاتجاه الصواب عندما نذهب إلى القول بأن مشكلة التنمية قد أصبحت
هي الشغل الشاغل للدول المتقدمة وغير المتقدمة مع التباثين بينها في وجهة الاهتمام.
وكانت هذه المشكلة ومتزالمعونا لكثير من البحث والتفكير والنظرور من جانب قطاعات

استاذ الصحة النفسية المساعد بكلية التربية جامعة قطر

123
كتيرة من العلماء والباحثين في مجالات السياسة والاقتصاد والفلسفة والاجتماع والتربيه وعلم النفس. وعقد في سبيلها وحول مختلف جوانبها قدر غليل من اللقاءات الفكرية والندوات والمؤتمرات على المستويات المحلية والأقلية والعالمية. وبالتالي، فإن قضية التنمية هي قضية الساعة وكل ساعة نظراً لارتباطها بحياة الإنسان وسعية الدؤوب المتواصل لتحقيق متطلبات تقدمه ورفاهيته في حاضرة ومستقبل أيامه.

وعلى الرغم من هذا الاهتمام، فلم يتوصل العلماء والباحثون المهتمون بأمور التنمية وقضاياها حتى الآن إلى تعريف محدد يوضح ما يقصدون بمصطلح "تنمية". وشاع بينهم استخدام كثير من المصطلحات ذات مدلولات متباينة في سبيل تحديد ما يعرف بـ "الدول النامية". وتتضمن المصطلحات التي تستخدم في هذا الصدد مصطلحات من قبيل "الدول الفقرية"، "الدول المتأخرة"، "الدول المتخلفة"، "الدول الاقل اقتصاديا"، "الدول الابتدائية"، "دول العالم الثالث" (3)، "دول الجنوب" (4) - إلى غير ذلك.

ولا شك ان أيا من هذه المصطلحات لايمكن في ضوءها التمييزا بين الدول النامية والدول المتقدمة. ولعل هذا ما دفع أحد لجان الأمم المتحدة إلى التسليم بصعوبة تحديد ماهية المقصود بمصطلح "الدول النامية"، وتراجعت بذلك إلى استخدام متوسط الدخل الحقيقي للفرد في التفرقة ما بين الدول النامية والدول المتقدمة. وتعتمد متوسط الدخل الحقيقي للفرد في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا ولبنان أوروبا الغربية عمياء في هذه التفرقة. بحيث تتصنف في عداد الدول النامية كل دولة يخفض فيها متوسط دخل الفرد عن ميلو في دول المحك. ويتحيه معظم رجال الاقتصاد المثير من التفرقة مابين الدول النامية والدول المتقدمة، حيث يتخذون متوسط دخل الفرد أساسا في هذه التفرقة.

(3) وردت في أحد التقرير صدر عن نادي روسا الدوالي، والذي أعد طبعه العربي وقدم له القوصي (1981) : ان عبارة "العالم الثالث"، نستعمل عندما نتحدث عن الدول النامية ككل. ويمكننا استخدام عبارة "العالم الثالث" بالنسبة تلك الدول التي هي منخفضة في النتائج الفموية الإجمالى وآرعتها في التعلم، وأن نستخدم عبارة "العالم الخامس" بالنسبة تلك الدول التي وصلت إلى ناتج قومي عال وظلت منخفضة في مستوى التعليم (الأبجدية)، التعليم وتحديات المستقبل، ص 126.
وتعرض الدراسة الحالية واحدة من وجهات النظر التي يمكن أن تقدم أوجال بخصوص ماهية الدور الذي يستطيع علم النفس أن يقوم به في زيادة الانتاجية النموية - أي الانتاجية التي يترتب عليها تطورات أو تغييرات تشمل كل جوانب الحياة في مجتمع ما، على تحويل هم هم هذا المجتمع مساعي حركة التقدم العالمي، والإسهام النشط في توجه مسارها. وتقصر هذه الدراسة جهدها على بلدان عربية خليجية خمس هي دولة الكويت، دولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة قطر، ودولة البحرين، وسلطنة عمان. التزاما بقناعة موظفا أنها هذه الدول الخمس تنتمي فيها بينها من حيث عدد غير قليل من الجوانب والأبعاد والمكونات، مما يمكن معه اعتبارها مجتمعاً بمثابة وحدة تنموية.

الإطار العربي الخليجي الخمسة ما بين واقع اليوم. ومنطقيات التقدم:

من المسلم به أن الدول النفطية العربية تشغل مرتب متقدم بين دول العالم من حيث متوسط دخل الفرد، وتأتي دول الخليج العربية الخمس مؤشر الاهتمام في الدراسة الحالية في مقدمة دول العالم من هذه الناحية. فقد أوضح تقرير نشره البنك الدولي في اطلاسه لعام 1980 أن ثلثا من دول الخليج العربية - وهي الكويت وقطر والامارات العربية المتحدة - تعتبر أعلى دول العالم من حيث متوسط ناتج الدخل القومي.

وأوضح هذا التقرير أن دولة الكويت تأتي في مقدمة دول العالم من حيث متوسط دخل الفرد الذي يبلغ (في ذلك الوقت) 970 دولاً. ويلي الكويت في ذلك دولة قطر بمتوسط دخل فرد مقداره 500 دولاً. ثم دولة الإمارات العربية المتحدة بمتوسط دخل مقداره 350 دولاً. وينخفض هذا المتوسط لدخل الفرد إلى ما يقرب من النصف في دولة البحرين، والدكتور من الشمس عمان (حسن الخيام، 1982، ص 19).

ومع ذلك، فإن استقراء الواقع الاقتصادي والاجتماعي في كل من الدول العربية الخليجي الخمس يشير إلى أن هذه الدول تتصف بمجموعة من الخصائص والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي تعتبر في نظر كثير من العلماء والباحثين المهتمين بأمور التنمية الاقتصادية - خصائص ومؤشرات للدول غير المقدمة.

فمن الناحية الاقتصادية، يسهل اقراض أن الموارد النفطية تشكل المصدر الاقتصادي الرئيسي في كل من هذه الدول، حيث تمثل هذه الموارد جل - إن لم يكن كل - صادراتها، وهي تحدد مجمل ناتجها القومي وإجمالي دخلها الحكومي. وعلى الرغم من
الجهود التي تبذلها هذه الدول فرادى ومجتمعية بهدف تنوع مصادر وأصول الناتج القومي في كل منها، فإن التزايد الكثيرة التي طرأت على أسعار النفط منذ عام 1973 تزداد عليها تدعيم مكانة النفط وأهميته كمصدر أو مورد اقتصادي رئيسي في كل من هذه الدول، وتعاظمت مساهمته في الدخل القومي لكل منها.

ولا شك أن مراجعة الأرقام الخاصة بنسب الناتج المتحصل من النفط إلى إجمالي الناتج القومي في كل من هذه الدول، وتحتوي صادرات كل منها، ومصادر إيراداتها الحكومية تشير في جملتها إلى حقيقة أنهما مؤداها أن النفط والغاز الطبيعي وما يتعلق بها من نشاطات اقتصادية مثلاً أساس الاقتصاد وعصب الحياة في مجتمعات الدول العربية خليجية الخمس - مما يسهل خضوع اقتصادات هذه الدول لتقابلات الاقتصاد العالمي والأزمات والضغوط السياسية - وهو أمر لا يقتصر بالطبع مع متطلبات التقدم المشروط لكل من هذه الدول. وقد تزداد على ذلك نواحي ومصادر بالغة الأهمية لعل من أهمها مايلية:

أ - وجود فوائض ضخمة وكبيرة في موازين المدفوعات الخاصة بكل من هذه الدول الخمس، صاحبها أو تزداد عليها وجود تراكمات مالية كبيرة لاحتياطيات هذه الدول واستهلاكها في أسواق أسلوب المال في الدول المتقدمة - تحذيراً أو توفر في وجود الأموال والضمان المطلوب في مثل هذه الأحوال (إبراهيم سعد الدين عبد الله، 1979).

ب - تأخر الصناعات الانتاجية الثقيلة أو تعثرها في كل من هذه الدول الخمس قياماً بالمعايير والمعدلات القائمة الجارية في الدول المتقدمة مما تزداد عليه عدم وجود الأدبيات المطلوبة من التوازن ما بين النسب العامين في مجالات الخدمات والعمال في مجالات الانتاج. (زيملان Zymelman 1971).

ج - تزايد اعتماد الحكومات هذه الدول العربية الخليجية على المصادر الخارجية في الحصول على جانب الأعظم من مكونات غذاء أبنائها ولقيماتتها، وابتعادها عن مقتضيات الاكتفاء الذاتي في هذه الناحية. وهو وضع يساعد عليه قلة الأسدورة فرص ومشاريع الزراعة بصورة وأشكالها التقليدية البسيطة، وتعزيز محاولات الزراعة بصورة وأشكالها العلمية المتقدمة.

وعندما ننتقل من الناحية الاجتماعية إلى الناحية الاجتماعية، نجد أنمجتمعات هذه الدول الخمس يشع فيها خصائص ومظاهر تتناغم مع متطلبات التقدم المشروط.
وتعد بمثابة معوقات لسعى الدول في هذا الاتجاه. ويمكن الإجابة على هذه الخصائص والمؤشرات فيما يلي:

(1) شغب الأمم وانتشارها بين قطاعات كبيرة من سكان بلدان الخليج العربي الخمس.

هذا في الوقت الذي تُؤكد فيه الدراسات الاجتماعية على أهمية وحيوية الدور الذي يقوم به التعليم ومعرفة القراءة والكتابة في التغيير والتقدم الاجتماعي. ويتضح هذا الدور في وجود ارتباط موجب كبير بين انخفاض نسبة الأمية في المجتمع وبين ارتفاع دخل الفرد وتقدم حركة التصنيع والمشاركة في الحياة السياسية واستخدام وسائل المعلومات المختلفة. ومع التسهيل بأهمية وسائل نقل المعلومات الحديثة ودورها الفعال، فإن هذه الوسائل لاتستطيع أن تحل محل الكلمة المكتوبة.

(2) نشأة النموذج أو المغالاة في أنشطة السلوك الاستهلاكي المذهري، وهي ظاهرة تنذر شكل البذخ في كثر من مجالات الحياة، والتناول في حياة أنساق ما تقدمه تكنولوجيا البلدان الصناعية المتميزة من مستحدثات وسلع استهلاكية مظهرة، والتوسع الشديد في اقتتال السلع الاستهلاكية المعمم وارتفاع سرعة ومعدلات اهلاك هذه السلع على نحو وفوق المعدلات السائدة في غالبية الدول المتميزة - بل وفي مواطن انتاج هذه السلع ذاتها.

(3) ان وضع المرأة في بلدان الخليج العربية الخمس مازال ييطي بكثر من المهام والقيود التي تحدد من حركة المرأة العربية الخليجية في مجال التعليم والعمل - مما تربع عليه أن أصبحت نسبة الأمم بين النساء الخليجيات أعلى نسبة (3) في العالم. هذا، في الوقت الذي أصح من المسلمين به أن التخلف والتقدم يرتبط ضمن أمور أخرى - بالدور الذي تقوم به المرأة في الحياة العامة وفي الاتصال. وعندما تأخذ في الاختبار قلة سكان المجتمعات بلدان الخليج العربية الخمس، فإن دور المرأة في هذه الناحية يكتسب أهمية خاصة، وهو دور تبدو هذه المجتمعات في حاجة مشارة اليه.

(4) عدم وجود توازن مالي مختلف جوانب الحياة في غالبية بلدان الخليج العربي الخمس - فعلى الرغم من أن هذه البلدان تعاني منذ عصر النفط نهضة عثمانية واقتصادية في

(*) تشكل مجتمعات الخليج العربية في هذه الظاهرة نحو الصغر من غيرها من المجتمعات العربية الأخرى، حيث تبلغ نسبة الأمية بين النساء في العالم العربي - 35 سنة أكثر (78٪) وهي نسبة تتفوق على مدينتها في أي مكان آخر من العالم (عبد الفتاح جلال، وآخرين، 1995).
حدودها القصوى، فإنها لم تشهد نهضة مماثلة في جوانب حياتها الاجتماعية، مما يمكن معه القول أن سرعة انطلاق الجوانب المادية من حياة هذه المجتمعات لم تواكبها تغيرات مماثلة في القيم والمعايير الثقافية أو المحافظة التي كانت سائدة قبل حدوث الطفرة العمرانية الاقتصادية التي تعيشها هذه البلدان في الوقت الحاضر.

وفي ضوء ما تقدم، يصعب تصنيف بلدان الخليج العربية الخمس في عددها المتقدم، حيث أنها على الرغم من ارتفاع معدلات دخل أفرادها، فهي تتصف فردية ومجتمعة بخصائص اقتصادية واجتماعية يتعرض تجاهلها أو التغاضي عنها، وهي خصائص ترجح امكانية تصنيف هذه الدول ضمن الدول المتلعة للنمو. ولابد أن تأخذ هذه الخصائص في الاعتبار عندما تكون بصدد التفكير في أي استراتيجيات للتنمية في بلدان الخليج العربية الخمس.

استراتيجية التنمية في بلدان الخليج العربية:

يقصد بال استراتيجية التنمية تلك النشاطات والإجراءات التي توضع وتبذل على نحو خطي ومتخصص في مجتمع ما، بهدف زيادة معدلات الأداء الحالية لأفراده في مختلف جوانب الحياة أو مجالاتها، بحيث يتمكن المجتمع بمقتضاها من مسيرة حركة التقدم والتطور العالمي في مختلف صوره وأشكاله، ويمكن أفراده من العيش مع نواتج هذه الحركة والتفاعل في ندية مع متطلبات أو متطلبات الأسس المنشط في تحديد مسارها.

وإذا يتعلق بمجتمعات دول الخليج العربي الخمس، فإن استراتيجية التنمية النموية فيها ينبغي أن تهدف إلى بدء، إلى تنوع نشاطات مصادر الدخل القومي في كل من هذه المجتمعات، بحيث ينتمي كل مجتمع لنفسه موارد اقتصادية دائمة ومستقرة إلى حد ما، تستطيع أن تُفي بمتطلبات تغير المجتمع وتطوره وتقدمه، وتتناسب لأفراده سبيل اشباع وتحقيق حاجاتهم الحالية والمتزايدة أو المتجددة.

وتنطبق مثل هذه الاستراتيجية:

أ - ضرورة أن تساير النشاطات التنمية في كل من هذه المجتمعات مثيلاتها في الدول المتقدمة، سواء من حيث معدلات كم الأداء أو نوعيته.
لا مفر من أن المجتمعات تتميز بتنوع صورها وأشكالها، وما يصاحب هذه التبادلية أو يرتبط بها من نواع وآثار - بحيث يمكن كل مجتمع من أن يتحضر مورفه بنفسه ويفتق مع صالح أبنائه.

الإنسان هدف التنمية .. هو أداته ووسائلها:

وعلى الرغم من أن المهتمين بعوامل التنمية والتخصصات في مختلف قضاياها يتحدثون منذ بدايات القرن الثامن عشر عن مناهج متعددة يمكن أن تستعم فراد ومجتمع في تحقيق هذه الأهداف التنموية، فإننا نصعب تناول أو استخدام أي من هذه النواحي بمعدل عن الدور الهام الذي يستطيع الإنسان الفرد أن يقوم به في تقدم مجتمعه.

ولعل ما يؤيد ذلك ما ورد في التقرير الأول الذي نشرته مجموعة تادي روما (1974) وتناولت فيه دور الإنسان الفرد في مواجهة الأزمات الذي تواجهه البشرية في الوقت الحاضر، وهو ما أدى حديثاً لخسة عناصر أو أبعاد هامة من بينها استنفاد المواد غير المجددة - حيث يذكر هذا التقرير أن كل فرد في العالم يواجه سلسلة من الضغوط والمشكلات التي تتطلب منه اهتماماً وعملاً بسب أن هذه الضغوط والمشكلات تؤثر فيه على مستويات مختلفة. فهو قد يتفق جانباً كبيراً من وقت وجهده في سعيه لمسح ملف الحياة اليومية لنفسه ولأفراد أسرته، وقد يكون مهضاً بتدوين مظاهر سلطته الشخصية أو بآبار المجتمع الذي يعيش فيه. وقد يساري القلق من جراء احتكار نشب حرب مع عشيرة / قبيلة منافسة في منطقة جماهيرة، أو احتلال نشب حرب نووية في حياته. ويوضح الشكل التالي هذه المستويات المختلفة من الاهتمامات البشرية.

---

(*) تتمثل هذه التبادلية الاقتصادية في أن العمليات المحلية التي تستخدم في كل من هذه المجتمعات تعتمد على صحة أو مرض العمليات الاقتصادية وعلى رأسها الدولار الأمريكي. وإن بعضاً نتاجت سبباً لازمة الطاقة في أنظمتها التجارية، وتمتبي فروقات دالة في الدول الجغرافية غير العربية وغير الإسلامية. وقد أثر في ذلك من فنها ربما دائماً في مكتب اليوم ما بعد الحرب - وان هذا السبب يكتنف الكثير من التساؤلات والشكوك (على سبيل، 1981).
يتضح من الشكل السابق أن أي اهتمام بشرى يقع في نقطة ما على بعد المكان والزمان، وهذا يتوافق مع ماهية المكان الجغرافي الذي يشغله هذا الاهتمام ومدى امتداد الزمان. ويرى أصحاب هذا التقرير أن أغلب ما يثير الاهتمام الناس يترك في المركن الأسفل التي يمين الشكل، حيث يهتمون بآمور وقضايا لا تنتظر إلا بالأسرة أو الأصدقاء خلال فترة صغيرة من الوقت.

هذا، في حين ينظر آخرون إلى مدى ابتداء الأقسام من حيث الزمان أو عبر مكان أكبر نظرا لأن الضغوط التي يعانون بها لا تشمل أنفسهم. فحسب الجماعة التي يتميزون بها، كأن الأفعال التي يقومون بها لا يمت تأثيرها أياماً فحسب بل قد تتمد عدة أسابيع أو سنوات في المستقبل. وتتوقف نوعية توجه الاهتمام لدى أي فرد على عمره الزمني وثقافته وخبراته السابقة وفورية المشاكل التي تواجهه عند كل مستوى.

ويستخدم علماء النفس والباحثون في كثير من مجالاته عدة من المفاهيم السيكوكلوجية ذات الأهمية في هذا الصدد، مثل مفهوم "ذاتية الادراك" و"حيز الادراك" و"المجال النفسي أو الادراك" و"التنظيم الهراركي للحالات". وهي كلها مفاهيم أو متعاميات تقوم بدور بالغ الأهمية في تحديد ماهية نواة الاهتمام الإنسان الفرد وماهية وجهات مابيعده عن سلوك ونشاط.

قدرات الإنسان وأمكانياته .. هي سبل الانتاجية النموية:

وعندما نتحدث عن الإنسان الفرد ودوره في الانتاجية النموية، فإننا نقصد في المقام الأول طبيعة سلوك هذا الإنسان - بما يتضمنه هذا السلوك من مكهنات دافعية وجوانب معرفية وانفعالية. وهي مكهنات وجوانب تتيح بصورة واضحة مختلفة في العلاقة القائمة والمستمرة ما بين الإنسان وواقع مجتمعه. وهي علاقة فعل وانفعال وتأثير متبادل وصراع موصول، تبرز فيها ارادة الإنسان وقردته على التعلم وعلي الخلق والتجديد والابتكار - وهي خصائص أوسات كريم بها خالقة وخصوص بها دينية مخلوقاته وتربى عليها قدرة الإنسان على المشاركة الفاعلة والمؤثرة في أية محاولات يمكن أن تبذل بهدف تغيير وتطوير مجتمعه، على نحو يضمن هذا المجتمع تحقيق أماله وطاعته في الانقلاب من الواقع الذي بيعشه إلى المستقبل الذي يتطلع إليه.

ومع ذلك، فمن الملاحظ أن تأثير الجوانب النفسية / الاجتماعية فينتاجية الأفراد - وهي آداء التنمية وأهم محددات معدلاتها - لم يحظ حتى الآن باستحاق من العناية
والاهتمام من جانب المشغولين في أمور التنمية والباحثين في عدد من مجالاتها. هذا، على الرغم من قناعة كثير من هؤلاء المشغولين والباحثين بسلامة مؤدآها أن تقدم المجتمع - أي مجتمع - إنا هو دولة أو ممثلة لجهد أفراده في مواجهة أومغاللة ظروف ومكونات الواقع الذي يعيشون فيه. وبالتالي، فقد لاتحصان الصواب عندما نذهب إلى القول بأن الإنسان الذي هو هدف التنمية ومقدسه، هو في نفس الوقت ونفس القدر أداة التنمية وسيلةها. وعندما نستقر إحدى أحداث التاريخ القريب نجد أن دولا قد دمرت خلال الحرب، واستطاعت أن تعيد بناء هيكلها الإنتاجية بعد فترة وجيزة - بل وأصبحت أكثر تقدمًا، وذلك بالطبع بسبب قدرتها على تحقيق التقدم. ومع النسخة بأن هذه القدرة تبدو متحركة لمنشأت عديدة، فان من المؤكد أن جهد الإنسان وقدره كانا - ولايزالا - أبرز مكوناتها.

وعلى هذا النحو، يبدو من المؤكد أن الإنسان الحالي يستطيع أن يقوم بدور على جانب كبير من أهمية في تنمية مجتمعاته - وهو دور يتعين تحقيقه في ذاته وأفضل السبل الكفيلة باستشرانه عند حدود الأقصى، وصولا إلى هذه المجتمعات إلى مستوياتها الحياتية المأمولة في سعيها لتحقيق ما يتنطلي عليه أبناءها من مكان ومكانية بين مجتمعات العالم اليوم. وهو أمر يصعب تناوله بعزل عن طبيعة الواقع الدموغرافي (السكاني) في مجتمعات بلدان الخليج العربي الخمس موضع الاهتمام في الدراسة الحالية.

واقع التركيب الدموغرافي في بلدان الخليج العربي الخمس:

بادئ ذي بدء، يمكن القول أن هذه الدول الخليجية الخمس تتشابه فيها بينها من حيث واقعها الدموغرافي وتركيبها السكاني - فكل منها تضمن إلى جانب سكانه الأصليين الذين يجتمعهم وحدة العرق واللغة والمدن والتاريخ شرائح أخرى لا يبلهم بها من السكان الوافدين يشغلون نسبا هامة من إجمالي سكان كل من هذه الدول، حيث تتجاوز هذه النسبة نصف إجمالي السكان في كل من الكويت وقطر والامارات العربية المتحدة.

كما أن العيالة الوافدة تشكل في هذه الدول نسبا عالية جدا من إجمالي عيالاتها - حيث كانت هذه النسب عام 1980 تبلغ (77 %) في دولة الكويت، (63 %) في دولة قطر، (85 %) في دولة الإمارات العربية المتحدة. كما كانت هذه النسب تزيد عن (60 %) في حالة كل من دولة البحرين وسلطننة عمان. ويتلاحص أن الشرائح الوافدة تتصف بخصائص دموغرافية متميزة تتحكم فيها ظروف الهجرة وسوق العيالة وقوانين
الدول القادمين منها. وقد ترتبت على ذلك وجود اختلافات جوهرية مابين السكان الأصليين والسكان الوافدين في كل من الأقطار الخليجية العربية من حيث التركيب العمراني والتوجه للسكان. ويوضح الجدول التالي توزيع المواطنين والوافدين من سكان دول الخليج العربية الخمس حسب الفئات العمرية.

جدول رقم (1)

توزيع المواطنين والوافدين من سكان دول الخليج العربية الخمس حسب الفئات العمرية

<table>
<thead>
<tr>
<th>الفئات العمرية</th>
<th>أكثر من 60 سنة</th>
<th>60 سنة فأكثر</th>
<th>50 - 60 سنة</th>
<th>أقل من 50 سنة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td>البطالة</td>
<td>البطالة</td>
<td>البطالة</td>
<td>البطالة</td>
</tr>
<tr>
<td>المواطنون الوافدون</td>
<td>المواطنون الوافدون</td>
<td>المواطنون الوافدون</td>
<td>المواطنون الوافدون</td>
<td>المواطنون الوافدون</td>
</tr>
<tr>
<td>الكويت</td>
<td>18</td>
<td>78</td>
<td>46</td>
<td>97</td>
</tr>
<tr>
<td>البحرين</td>
<td>47</td>
<td>43</td>
<td>49</td>
<td>46</td>
</tr>
<tr>
<td>قطر</td>
<td>47</td>
<td>47</td>
<td>47</td>
<td>47</td>
</tr>
<tr>
<td>الإمارات</td>
<td>18</td>
<td>47</td>
<td>47</td>
<td>47</td>
</tr>
<tr>
<td>العربية المتحدة</td>
<td>47</td>
<td>47</td>
<td>47</td>
<td>47</td>
</tr>
<tr>
<td>سلطنة عمان</td>
<td>47</td>
<td>47</td>
<td>47</td>
<td>47</td>
</tr>
<tr>
<td>الوافدون</td>
<td>الوافدون</td>
<td>الوافدون</td>
<td>الوافدون</td>
<td>الوافدون</td>
</tr>
<tr>
<td>الكويت</td>
<td>18</td>
<td>78</td>
<td>46</td>
<td>97</td>
</tr>
<tr>
<td>البحرين</td>
<td>47</td>
<td>43</td>
<td>49</td>
<td>46</td>
</tr>
<tr>
<td>قطر</td>
<td>47</td>
<td>47</td>
<td>47</td>
<td>47</td>
</tr>
<tr>
<td>الإمارات</td>
<td>18</td>
<td>47</td>
<td>47</td>
<td>47</td>
</tr>
<tr>
<td>العربية المتحدة</td>
<td>47</td>
<td>47</td>
<td>47</td>
<td>47</td>
</tr>
<tr>
<td>سلطنة عمان</td>
<td>47</td>
<td>47</td>
<td>47</td>
<td>47</td>
</tr>
</tbody>
</table>

يتضح من الجدول السابق أن الوافدين يشكلون نسبا عالية فيها يتعلق بالفئة العمرية (60/59/15) وهي الفئة التي تمثل عصب العمل والانتاج في أي مجتمع. ومع ذلك، فإنه يتضح من نفس الجدول أن نسب الأفراد المواطنين الذين تقل أعمارهم الزمني عن (15 سنة) لا يقل عدد السكان في كل من الدول الخليجية العربية الخمس تراوح ما بين (15/24/47/75/167) وتمنع هذه التوجه أن هذه الدول تتضمن مجتمعات شابة تغلب عليها فئات الأعمار الصغيرة التي لم يدخل أفرادها سوق العمل بعد. وتبدو هذه
النسبة نسبة مرفوعة عن مثيلاتها - سواء في بقية أقطار الوطن العربي أو في الدول النامية. وهي تتفوق بدرجة كبيرة جدا عن مثيلاتها في الدول الأمريكية والأوروبية (َ). وتعزى هذه الظاهرة إلى ارتفاع نسب المخmosية في الدول الخليجية موضع الاهتمام من ناحية وانخفاض نسبة الوفيات في هذه الدول من ناحية أخرى.

وتبنى هذه الظاهرة أنه في غضون فترة زمنية ما بين 5/10 سنوات، سيصبح أفراد هذه الفئة ضمن أفراد الفئة العمرية القادرة على العمل من بين السكان الوطنيين، مما يزيد من أعداد المواطنين في هذه الفئة الأخيرة ويجعل في الأماكن خفجنة نسبة كبيرة من الأعمال والمهن والوظائف المختلفة. هذا، إذا اتخاذ الإجراءات السلبية والمناسبة التي تضمن التخطيط لتنمية واستهلاك هذه الإمكانيات البشرية تنمية شاملة واستثمارا كاملا، بحيث يصبح أفرادها في وضع يمكنتهم من الاستهلاك الإيجابي والنشاط في حركة تنمية مجتمعاتهم.

وفيما يتعلق بالتركيب النوعي لسكان الدول الخليجية العربية الخمس يستخدم مؤشر نسبة أُنْوَعَة الذكور في دراسة هذه الخصائص - يقصد بهذه نسبة عدد الذكور لكل (100) من الإناث. وينطوي هذا المؤشر على دلالات كبرى في حياة أي مجتمع، خصوصا فيما يتعلق بمعدلات الحمسية والوفيات والتوزيع الاقتصادي للسكان. وتعتبر نسبة النوع نسبة طبيعية عندما تتراوح ما بين (5/10% 1/7/10) من الذكور مقابل كل (100) من الإناث. ويوحي الجدول التالي نسب النوع في التركيب السكاني لكل من الدول الخليجية العربية الخمس.

---

(َ) تبلغ هذه النسبة (44.4 %) في الوطن العربي، (70%) في الدول النامية، (10/28%) في الدول المتقدمة، (33/73%) في العالم. (حسن الحيدر متشرق سابق، ص 109).

١٣٤
جدول رقم (٢)
نسب النوع في التركيب السكاني لكل من الدول الخليجية العربية الخمس

<table>
<thead>
<tr>
<th>الدولة</th>
<th>الجملة السكان</th>
<th>السنة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>١- الكويت</td>
<td>جملة السكان ٢٤٣٠٠٠</td>
<td>١٩٨٠</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>الذكور ١٣٤٠٠٠</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>إناث ١٠٩٠٠٠</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>مواطنين ١٣٤٠٠٠</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>وافدين ١٠٩٠٠٠</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>٢- البحرين</td>
<td>جملة السكان ١٤١٠٠٠</td>
<td>١٩٨١</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>الذكور ٩٧٠٠٠</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>إناث ٤٤٠٠٠</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>مواطنين ٨٧٠٠٠</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>وافدين ٥٣٠٠٠</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>٣- قطر</td>
<td>جملة السكان ١٥٧٠٠٠٠</td>
<td>١٩٨٠</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>الذكور ٧٣٠٠٠٠٠</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>إناث ٨٤٠٠٠٠٠</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>مواطنين ٧٣٠٠٠٠٠</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>وافدين ٨٤٠٠٠٠٠</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>٤- الإمارات العربية المتحدة</td>
<td>جملة السكان ٢٥٠٠٠٠٠</td>
<td>١٩٨٠</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>الذكور ١٤٠٠٠٠٠</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>إناث ١١٠٠٠٠٠</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>مواطنين ١٤٠٠٠٠٠</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>وافدين ١١٠٠٠٠٠</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>٥- عمان</td>
<td>جملة السكان ١٢٣٠٠٠٠</td>
<td>١٩٧٥</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>الذكور ٧٥٠٠٠٠٠</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>إناث ٤٨٠٠٠٠٠</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>مواطنين ٧٥٠٠٠٠٠</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>وافدين ٤٨٠٠٠٠٠</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

(المصدر: حسن الخياط، ١٩٨٢، ص١٠٣).
يتضح من الجدول السابق أن هناك تباينا أو اختلافا في نسب النوع الخاصة بكل
المواطنيين والمقيمين في كل من الأقطار الخليجية العربية الخمسة. وفي الوقت الذي
يمكن فيه القول يوجد توازن في نسب النوع الموطني هذه الأقطار مثلها في ذلك مثل أي
مجتمع طبيعي ومستقر ديموغرافيا في العالم (البحرين 10، قطر 10، الكويت
24.84) - للاحظ وجود ارتفاع كبير في نسب النوع الخاصة بالمواطنيين في كل من هذه
الأقطار، حيث تبلغ هذه النسبة (140، 10، 9737، 108) في حالة البحرين وقطر
والكويت على الترتيب.

هذا، في الوقت الذي تبلغ فيه نسب النوع في إجمالى عدد السكان (242،
152، 143، 134، 142) في حالة الأسرات العربية المتحدة وقطر عمان
والبحرين والكويت على الترتيب. ولهذا كانت النشاطات الفاعلة تشكل أكثر من نصف
إجمالى عدد السكان في كل من الأسرات العربية المتحدة وقطر والكويت، فقد ترتبت
على ذلك ارتفاع نسب النوع ارتفاعا ملحوظا في كل من هذه الأقطار الثلاثة.

وهكذا يمكن القول في ضوء البيانات الخاصة بنيته التركيب الديموغرافي لكل من
الإقطار العربية الخمسة موضع الاهتمام أن كلا من هذه الأقطار يعاني في الوقت
الحاضر نقصا حادا في قوة العاملة الوطنية المدرجة - وهي القوى التي قامت ولازما بدور
هام في تحقيق التقدم الاقتصادي في أي مجتمعات متقدمة، وتستطيع بذلك أن تقوم بنفس
الدور في تقدم هذه المجتمعات الخليجية. ونعى هذه القوى رجل الإدارة والمهندسين
والعلميين والأطباء والاقتصاديين في مختلف جوانب النشاط الاجتماعي الاقتصادي التي
تتعتمد على العلم والخبرة، والتي تقوم بدور فعال في مختلف نشاطات وعملية الانجاح.

وقد شرعت هذه الأقطار - بدافع تعويض هذا النقص الحاد - في انتهاء سبل
الاستعانة بالعمالية الأجنبية، مما ترتبت عليه أن أصبح الوافدون بشرائحهم المتعددة
والشبكة يتمثل عصب العمل والانتاج في كل من هذه الأقطار، ويشغلون فيها تعا
لذاك مكانا ومكانا لايسطح بها.

وعلى الرغم من أن المؤشرات الديموغرافية الخاصة بهذه الأقطار تبنى بأن
السنوات العشر القادمة سوف تشهد تزايدا في إعداد الأفراد الوطنيين القادرين على
العمل والانتاج في مجالاتها المتعددة، فإن استفادة هذه الأقطار من هؤلاء الأفراد تظل
رهنا بنجاحها في هندسة قواعدها البشرية الوطنية على نحو يضمن لها فعالية استئثار مالدي أبنائها من قدرات وإمكانات، بحيث تستطيع أقطارهم أن ينجح عائد استهلاكهم الموجه والنشطة في مسيرتها النموية.

تحديات التقدم:

في ضوء كل ماتقدم، تحدد أبعاد قضية الانتاجية النموية في مجتمعات دول الخليج العربي الخمس - فهى الوقت الذي تأتي فيه هذه الدول في مقدمة دول العالم من حيث متوسط دخولات أفرادها وضخامة الفوائض التي توجد في موازين مدفوعاتها ووجود تراكيز كبيرة لاحتياطياتها في الخارج، نجد أن هذه الدول تعتمد اعتدانون اقتصاديا كاملا تقريبا على موارد النفط، حيث تشغله هذه الموارد نسبة عالية من صادرات كل منها ومن مجمل ناتجها القومي وإجمالي دخلها الحكومي.

هذا، بينما تعاني هذه المجتمعات العربية نقصا شديدا في ثرواتها البشرية وقصورا شديدا في استثمار مكونات هذه الثروة، مما ترتيب عليها هيئة العائلة الواحدة على كل مناشفة العمل والانتاج فيها - حيث كانت العائلة الواحدة لهذه الأقطار عام 1980 تشغل نسبة تتراوح ما بين (60 - 85%) في إجمالي حجم القوى العاملة في هذه المجتمعات.

والي جانب ما تعنيه هذه المجتمعات من نقص شديد في تعدادات سكانها، فقد انخرط جانب كبير من سكانها الحاليين في نشاطات وسلاويات تتضمن مع صالم المجتمع ومكانته المستقبلية. فهي نشاطات وسلاويات يرى فخرها (1982) أن نواتجها ومصايرتها تتبدى في عبودية الإنسان للغير أو للطيعة أو لأخط مافيه من غراز ورغبات جامعة، وهي تفضى إلى مسخ الإنسان ليكون كائنا استهلاكا. ولاشك أن مثل هذه النشاطات والسلاويات تتعارض مع متطلبات أو مقتضيات الانتاجية النموية المأمونة أو المشروعة.

وبالتالي، فليس من قبيل المبالغة أن نذهب إلى القول بأن تحديات التقدم التي يتمثل في هذه المجتمعات فردية ومحددة أن نحنغها ندى تحديات كبيرة. ومع التسليم بأن هذه التحديات ما هي تحديات حضارية في البقية الأول، فهي تتضمن
جوانب متعددة: اقتصادية واجتماعية وثقافية، بل وتكنولوجية، وجميعها جوانب متداخلة أو متفاعلة فيما بينها.
وبإيدي ذئ بده، فان أحد الجوانب الهامة في التحدي الكبير الذي يتعين على هذه المجتمعات الخمسة - فردية ومجتمعية - مواجهته، يتمثل في ضرورة استقرار عوائدها التنظيمية وهي عوائد تُنعَم بطيعتها لنطاق الانتاجية المتزامنة على نحو يضمن لهذه المجتمعات موارد مستمرة ومستقرة أو على قدر من الاستقرار النسبي، بحيث تستطيع هذه المجتمعات أن تبقى بالمطالبات الحياتية المتزامدة والمتجددة لأبنائها حتى تستطيع أن تضمن لنفسها مقومات حيوية البقاء والاستمرار في دول العالم المقدمة. وليس من سبيل مثال أمام هذه المجتمعات لتحقيق هذا المطلب سوى العمل على زيادة الانتاجية الذاتية لقواعدها وأبنائها. أي أن هذه الانتاجية هي الخيار الوحيد لامكانيات الاستمرارية الحضارية لأي من هذه المجتمعات عبر المستقبل.

ويتفق هذا مع ما ابديه اليه فريق من الاقتصاديين بخصوص ماهية المشكلة الأساسية التي تواجه الدول المتخلفة اقتصاديا، إذ يرون أن مشكلة هذه الدول ليست في صعوبة إنشاء ثروة جديدة، وإنما هي في صعوبة خلق القدرة على مواصلة إنشاء هذه الثروة. ويدعمون هذا الرأى بقرينة مؤداها أن أهم ما يميز الدول المقدمة هو القدرة على مواصلة النمو بطريقة تلقائية - بحيث تضمن أن يؤدي التقدم إلى تقدم آخر.

وقد شهد التاريخ مبادا كاملة قامت بطريقة تلقائية في الغرب الأمريكي حول مصادر الذهب (آنذاك)، وتجمع أهلها فيها وازدهرت بهم، وأصبحت بفضل تجمعهم وتزاحمهم مركزا لنشاطات تجارية ومالية وربية كبيرة. بيد أن الأمر لم تستمر به هذه المدن على هذا الحال، فسرعان ما هجرها سكانها بعد أن نضبت أو شهد ذهبها، وغدت بعده وبعدها أشباه تاكلين - وكان محدث أن الذهب قد استند في مطالب والشباعات آنية بعيدة عن أي نشاطات متصلة، وهي نشاطات كانت يمكن أن تضمن لأي من هذه المدن مقومات البقاء والاستمرار.

وإذا كانت هذه الصورة تصدق بالنسبة للمدن، فهي تصدق كذلك وبنفس القدر بالنسبة للدول. ويتطلب التاريخ بناءً، وأمثلة. تشير في حملتها إلى نتيجة هامة مؤداها أن نوعية توجهات اهتمامات الأفراد في مجتمع ما هي التي تحدد مدى حظ هذا
المجتمع من البقاء والتقدم النشط بين مجتمعات العالم - وهو أمر يتوقف عليه مدى قدرة المجتمع على مواصلة مسيرته الحضارية.

ولعلما يزيد من صعوبة التحديات الكبرى التي يتبعون على مجتمعات دول الخليج العربية النفس أن تواجهها ما أوضحه الفوضي (1981) في مقدمة الترجمة العربية تقرير نادي روما الدولي من حيث أننا نعيش في عالم يتغير تغيراً شاملاً سريعًا متزايداً. ويتحذى هذا التغير أثناً مختلفة وصعوبات متزبدة. وتمتد تواتره وآثاره إلى كل فرد في كل مكان في العالم - بعد أن صغرت المسافات في عالمنا عن طريق سرعة المواصلات، واتمحت أو انعدمت بعض وسائل الاتصال والاعلام.

وقد ترتبت على هذا التغير الشامل المستمر أن أصبح من المتوقع أن يكون (70٪) من أنواع العمل جديدة تماماً قبل نهاية القرن الحالي، وحات عالم جديد يلوح في الأفق بعد أن بدأت ارتفاعات ما يعرف بالمرحلة الحضارية الثالثة. بعد أفل الموشن الحضريين الزراعية والصناعية. ومن هنا ما طفقت كثير من الفكرين والباحثين في مجالات علمية متعددة يجدون في التفكير والبحث في تجاوز ما سوف تكون عليه ملامح العالم الغد، وحظرات العيش فيه - من حيث ماهية المواصلات أو المهن المطلوبة في انسان هذا العالم الجديد.

وهل هذا النوع، تحدد أبعاد التحديات الكبرى التي يتبعون على المجتمعات العربية الخليفة أن تواجهها، وهي تحديات حضارية. بكل مانقله كلمة "حضارة" من معان وما تيطوي عليه من دلالات. وما كانت هذه التحديات تتضمن جانب اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وتقنية متداخلة وتفاعلاً فيما بينهما، فهي تنطوي ضرورة تضافر جهود العلماء والباحثين في مجالات السياسة والاقتصادية والاجتماعية والدلجة وعلم النفس. ويقتصر جهد الدراسة الحالية على تبيان طبيعة الدور الذي يمكن لعلم النفس أن يقوم به في تحقيق / بلوغ الانتاجية التنموية في مجتمعات الخليج العربي.

دور علم النفس في تحقيق / بلوغ الانتاجية النموية:

على الرغم من تعدد المناحي التي يمكن أن تستخدم كمدخلات لقضية الإنتاجية التنموية، فقد أصبح من المسلم به أن هذه المناحي جميعاً تبدأ بالانسان الفرد.
وتنتهى به. فهى تبدأ بالآنسان الفرد من خلال الدور الأدبي النشط الذي يستطيع هذا الإنسان أن يقوم به في تنفيذ أية استراتيجية لزيادة الإنتاجية التنموية في مجتمعه. وهي تنتهى به على اعتبار أن مردود أية استراتيجية يمكن أن توضع في هذا الصدد، أنها هو يتضح في مدى قدرة هذا المجتمع على الوفاء باحتياجات أبنائه ومطالبهم - وهي احتياجات ومطالب تتزايد بطبعها زيادة متزايدة، أي تزايد بمعدلات أية حسب تعريف الرياضيين. وتهدف هذه الاستراتيجية في نهاية الأمر إلى تحقيق اضطراب تقدم المجتمع بمعدلات تستن من حركة التقدم والتطور العالمي.

ولأنا أن نجاح أية استراتيجية يجب وضعها بعدم زيادة الإنتاجية التنموية في مجتمع ما يتطلب أول ما يتطلب ضرورة تعدد أو توصيف ماهية ملامح ومكونات السلوك الإنساني ذات التأثير الموجب في زيادة الإنتاجية المجتمع وفق المستويات والمعايير المرمولة - وهي مستويات ومعايير يجري تحضيرها سلبًا في ضوء خيارات واعتبارات متعددة، ويتحدد في ضوئها مدى قدرة أبناء المجتمع على الاضطلاع بأدوارهم ومسؤولياتهم في تنفيذ مختلف جوانب الاستراتيجية التنموية التي استقرت عليها قنات مجتمعهم. ومن الواضح أن هذا المطلب يكتسب أهمية خاصة في حالة مجتمعات الخليج العربية، وهي مجتمعات ذات ثورات وأكيفانات بشرية محدودة - إذا كان ضرورًا لهذه المجتمعات أن تعظم أهدافها وطرقها التنموية.

وعلى الرغم من كثرة ما قبل أو كتب في تفصيل مختلف مظاهر العلاقة بين التربية والتنمية بصورة وأشكالها الاقتصادية والأدبية والتقنية والثقافية، وعلى الرغم من أن كثرة ما كتب في هذا الصدد ينصب بصورة مباشرة أو غير مباشرة على أهمية الدور الذي يستطيع السلوك الإنساني أن يقوم به في تحديد مدى نجاح أية جهد تنموية - وذلك بفعل أو تأثير ما يتضمنه هذا السلوك من اتجاهات وقيم ومعايير، وما ينبغي أن يمكن أن يتخذ من فئات وأساليب لتعديل أو ترشيد هذا السلوك وتنسيق الفرد وتشكيله أو تطبيقه سلوكاً واجتهاداً على هذا التحوّل أو ذلك - فإن استقراء الجهود التي بذلت في هذا المجال على ت niñoته وتشبعه يشير إلى نتيجة هامة مؤداها أن هذه الجهود مجتمعة كانت وانتزال تفتقد وضوح الرؤية السيكلوجية المباشرة لقضية الإنتاجية التنموية، بما تتضمنه أو تنطوي عليه هذه القضية من جوانب وأبعاد.

في ضوء كل ما تقدم، فإن الحديث عن دور علم النفس في تحقيق / بلوغ الإنتاجية التنموية في مجتمعات بلدان الخليج العربي يستند إلى مسالك ثلاث:
(1) أن الإنسان الذي هو هدف التنمية ومقصدها. يعتبر في نفس الوقت أداة التنمية ووسيلةها. وهذه صمثلة تؤديها أداة وأسانيده في تاريخ تقدم أو تطور كثير من مجتمعات العالم اليوم، وتتبدي صحتها في كل الظروف والأحوال حيث يمكن القول أن تقدم أي مجتمع يعتبر دالة أو حجة لجهد أبنائه في مواجهة م غالبة ظروف ومكونات الواقع الذي يعيشون فيه.

(2) أن السلوك الإنساني سلوك غربي. وهذه صمثلة غدت من البديهيات في مجال علم النفس، وهي تتبدي في تحليل أي تتابع من تتابعات السلوذ التوافقي. وترتب عليها أن أصبحت مكونات الداعجة وثيقة الصلة بعمليات الانتباه والادراك والذكاء والتفكر والإبتكار والتعلم. وتمس هذه المكونات موضوعات الأزمة والضمير وتكوين الشخصية بصورة مباشرة، نظراً لأنها تقوم بدور الحذر والدفاع والتحريج والاتقاء والتوجه، كلما ما يصدر عن الإنسان من سلوك ونشاط.

(3) أن قدراً كبيراً من مكونات الداعجة الإنسانية بعد من قبل الأمور المكتسبة أي المتعلمة. وهي صمثلة تسبق مع جوهر الإنسانية الإنسان وما لديه من استعدادات وقدرات وإمكانات يمكنه ليس من استيعاب وشرب أو مثل مايراد له أن يتعلمه فحسب. بل هي تمكنه في ظل ظروف ومكاتبة معينة من أن يتجاوز حدود ما يراد له أن يتعلمه إلى كثير من صنوف الخلق والتجديد والابتكار.

وعلى هذا النحو، يمكن القول أن علم النفس يستطيع أن يقوم بدور بالغ الأهمية في إعداد ناشئة المجتمعات العربية الخليجية - بل وراشدتها على نحوهم يكمن جميع ما الإسهام بفعالية واقتراد في زيادة انتاجية مجتمعاتهم - وهو دور لا يستطيع أن يقوم به غيره. نيابة عنه، وقد لا يستطيع أن ينافسه فيه غيره. وهو دور حيوى ما يمكن علم النفس من أن يقوم به تعدد فروع النظرية وتشعب مجالاته التطبيقية على نحو غنى جوانب السلوك الإنساني بكليته وشموله.

ولعل ما يزيد من حيوية والحالية الدور الذي يتعين على علم النفس أن يقوم به خدمة لقضايا التدريب التنموية في مجتمعات الخليج العربي وأن هذه المجتمعات تنافر لديها رؤوس الأمور اللازمة لكي مطلب تنموي، وأن شريحاً كبيراً من أفراد مستقبلها القريب لابدLeanون حالياً على أقدامنا في طور التشكيل والتنموي والأعداء، وتمثل هذه الشرائح في أبناء الفئة العمرية التي تقبل عن (15) سنة، والذين ينظر تقريباً لanhem عن قريب ليضطلعوا بأدوار يخترعونها أو يطلب منهم القيام بها في مجتمعاتهم، مما يجعل هذه
المجتمعات في حاجة ماسة إلى استثمار مكاسب ثرواتها البشرية المحدودة - خصوصاً وقد أصبح من المعروف أن مواصلة الانتاجية في مجتمعات عالم اليوم تتطلب من بين ما ينуж:

(1) ضرورة اتخاذ الفرد المناسب لكل موقع من مواقع العمل ونجاحه - حيث من الثابت أن ليس هناك إنسان يستطيع أن يقوم بأي عمل وفق المقومات أو المعايير المطلوبة.

(2) ضرورة اكساب الفرد مستويات معينة من مهارات معينة إذا كان يراد له أن ينجح فيها يقوم به أو يسند إليه من أجل.

(3) ضرورة تجديد معلومات الفرد ومعارفه الأكاديمية والمهنية حتى يتسنى له مواصلة دوره الوظيفي أو المهني بقدر مناسب من الكفاءة والفعالية.

(4) ضرورة أن تؤخذ الجوانب الإنسانية في الاعتبار عند التصدي لدراسة أو تنظيم أي منشأة تجارية. وتتضمن هذه الجوانب حجات الأفراد واطرهم القيمية وآمالهم ومطامعهم.

وعن عن القول أن علم النفس ليس بعيداً عن كل من هذه المتطلبات أو عليها مجتمع، ولا شك أنه يستطيع أن يقوم بدور على جانب كبير من الامكاني في كل منها وفيها مجتمع. فتوصيف الصفات والخصائص المطلوبة توافرها فيي يشغيل هذا الموقع أو ذلك من مواقع العمل، وقياس سمات شخصيات الأفراد واستعداداتهم وقدراتهم، ومتطلبة بين مالدي الأفراد من صفات وخصائص وملئها مما يتمتع توافره للنجاح في عمل معين ثم ارشاد الأفراد أو توجيههم تعليمياً وتربياً ومهنياً، وتطبيق استراتيجيات التدريب الصياني والتدريبية وتنفيذ هذه الاستراتيجيات بما يتطلب من تدعيم أو مموئ إعادة للتعلم، وتشخيص البنية النفسية أو السوسيومترية لأي من المؤسسات الانتاجية - هي جميعاً وغيرها كثير تبدو على وجه القطع من صميم اهتمامات علم النفس ومصليات العاملين في عديد من مجالاته.

ومن الواضح أن ماتذهب إليه فيها سبق يتفق من حيث بعض جوانبه مع ماذهب إليه أصحاب المفهوم النسبي في تفسير ظاهرة التنمية والتقدم، حيث يسلم أصحاب هذا المفهوم باديء ذي بدأ بأن الاقتصاديين غير ملموسين لعدم اهتمامهم بالدور الذي
يمكن للجوانب النفسية البشريّة أن تقوم به إيجابا أو سلبا في اية جهود أو استراتيجيات توضع بهدف زيادة الإنتاجية وتحقيق التنمية، رغم أن تأثير هذه الجوانب في هذا الصدد كان معرفاً منذ وقت ليس بقصير - حيث أن علائه النفس والمشغلين ب مختلف مجالاته هم الذين لم يقدموا تصورات واقعية وحيدة عن طبيعة الدور الذي ينبغي أن يشغله الجوانب النفسية في اية خطط أو استراتيجيات تنموية.


ويستفيد من هنا أتجه الباحثون في مجال دافعية الإنجاز إلى تحديد سمات شخصيات الافراد ذوي مستوى الإنجاز المرتفع مما تسبب عليه اجزاء كبير من البحث والدراسات التي تبناها فيها بعضها من حيث الأساليب وال hẹميات التجريبية. وقد أوضحت نتائج هذه الدراسات جميع أن الافراد ذوي دافعية الإنجاز المرتفعة يميلون إلى السلوك والتصرف بطرق أساليب تتميز فيها عن غيرهم (2) من الأفراد. فهم يهتمون بالاستياء من أجل الامتياز ذاته وليس من أجل ما يمكن أن يترتب عليه من عوائد أو فوائد، ويسكنون وفق مستويات ومعايير بضعونها لأنفسهم يستندون فيها إلى تقديراتهم وخبراتهم الذاتية. ويستندون إلى انتقاء ذوي الخبرة ليشاركون فيها يقومون به من عوائد ويفضلون عل الاصدقاء في هذه الناحية.

* لمزيد من التفاصيل حول هذه المطلاะ برخي الرجوع إلى:

ويرمز هؤلاء الأفراد على أن يضطروا مصادرهم وأقشارهم بأنفسهم بدلاً من أن يتركوا الأمور والأشياء للقدر أو الحظ أو الصدفة - لكنهم يشعرون بالأهداف بحرص وعناية في ضوء تدبر احتمالات النجاح بالنسبة لكل من البديئات المتاحة بحيث تطوي هذه الأهداف على نحو من المخاطر المعتدلة أو المحسوبة. وهم يهتمون بالأهداف المستقبلية بعيدة المدى ويفضلون المكافآت الأكبر المرجأة على المكافآت القصيرة حتى ولو كانت فورية. وهم يدركون أهمية عنصر الزمن وقيمتهم ويشعرون دوماً أن الوقت يمر سريعاً وليس لديهم مئة من الوقت يسمح بتحقيق كل ماليهم من أهدافهم.

وافترض ماكليلاند (1961) أن الشكل الذي ينتج عن هذه الخصائص السلوكية يُدُقِّب الشيء بنمط شخصيّة المقال النشط، وبوجه تطابق شديد ما بين هذه السمات والخصائص وميولها في شخصيات المقال النشط كما يُحدد أو يصفها المفروضون الاقتصاديين والاجتماعيون. وعلي ذلك المقابلة في وضع الخطط بعيدة المدى، والنشاط الفعال الذي يوجه تجاه اهداف معينة، وتفضيل المواقف التي تكون المسؤولية الشخصية فيها أكثر أهمية من الضغوط غير الشخصية، والمخاطرة المعتدلة. وحاول ماكليلاند تدعيم هذه المقالة الوصفية بقدر غير قليل من التدعيم والتوثيق الإمبريزي استمر أدلته وقرائته من مصادر متعددة، وهي أداة وقراح تلقى مزيجاً من الضوء على ماهية الإسباب التي تجعل مجتمع ما عندما يتوفر لديه عدد كبير من الأفراد ذوي المستويات المرتفعة من حيث دافعية الإنجاز يقدموها اقتصادياً بمعدلات اسرع من غيره من المجتمعات التي تفتقد مثل هذه الخصائص.

وقد تمثلت حركة البحث في مجال دافعية الإنجاز عن كثير من التطبيقات الراهنة وفعالية المساهمة في ميدان الاقتصاد والأدارة والترفية وتنمية المجتمع بصفة عامة. وترتب على هذه الحركة بدعوتهما الأفعال المتناقضة بانتشارية ونشاطية دافعية الإنجاز لدى أبنائها ومواطنيها - وذلك من خلال برامج وضعت بهدف زيادة مستوى هذه الدافعية لدى قطاعات مختلفة من الأفراد.

والى جانب دافعية الإنجاز، تشمل دوافعية الإنجاز (م) مكانتها هامة لدى أصحاب المنح النفي في تفسير ظاهرة التنافس والتقدم - حيث يرى أصحاب هذا المنح أن كل من الابتكار والتكبر يكون بدور متميز في حياة البشرية، وبالتالي في حياة

قد يكون هناك قدر من التداخل ما بين ما هو تيار دافعية الإنجاز وما هو تيار الإبداع، ولكن التداخل ما بينه هائلاً}

* ظاهرة التنافسية لا يصل بالفعل إلى حد التطابق.*

١٤٤
أي مجتمع من المجتمعات. ويتضمن هذا الدور في ابتكار وفق الأفكار ذوي الطرق
الابتكارية بمثابة التوصل إلى سبل ووسائل جديدة تضمن حسن استثمار المدى
المجتمع من الثروات، وحلول غير تقليدية لمما يعيش المجتمع من ظروف ومزايا أو
يفرض عليه من مشكلات - وصولا إلى المجتمع إلى تحقيق أهدافه ومستوياته المأمولة في
التقدم والتنمية.

ومن المعروف في تاريخ علم النفس أن بدء الاهتمام بموضوع الابتكار والابتكار
(1879) بدراساته عن العباقرة (Galton) بعد أواخر القرن الماضي عندما قام جالتون
وراثة العبقرية. وشهدت فترة النصف الأول من القرن الحالي محاولات عدة لدراسة
الابتكار استخدمت فيها وسائل كثيرة لتعرف على الابتكار وتحديد الطرق الفرعية
المتمسكة في عملية الابتكار وكان من أهم ما مكثفيت عنه بحوث ودراسات هذه الفترة
في سبيل تحديد الخطوات المتمسكة في العملية (Wallas) يتضمن فيها توصل التام ووالاس
الابتكارية بداء من الشعور بالجاهزية إلى الجهاد الابتكار أو إنهاء بتحقيق الفكرة المبتكرة
ويتطبيقها - حيث أوضح والاس أن هذه العملية تتضمن خطوات أربع هي التجهيز
والتحسين والإلمام والتحقيق. وباستثناء ترتيب الحدوث أو التوالي، فقد ثبتت صحة هذه
الخطوات معمليا أو تجريبيا فيها بعد.

وقد شهدت فترة النصف الثاني من القرن الحالي كثرة متزايدة في عدد البحث
والدراسات التي تناولت موضوع الابتكار والمبتكر من زوايا وجوابا متعددة. وكان
مبعث هذا الاهتمام ظروف الحرب العالمية الثانية ومتالها - وهي ظروف كانت تتلح في
الجاهزية إلى جهود عظيمة لابد أن تبذل بهدف التحسن والتجديد والاحتراع في مختلف
مبادئ الحياة. هذا إلى جانب تزايد حدة السباق بين القرنين الأعظم في عالم اليوم من
أجل غزو الفضاء، الأمر الذي تزود عليه تزايد الطلب والجاهزية لارتفاع ذو الطرق
الابتكارية، واستئنافها تبعية الضغط والاجتاز على عوامل النفس للكشف عن مثل
هؤلاء الابتكار وتحديد معرفة الابتكار و =~ وطاقات تنميتها ومتطلبات استثماره. وتحقيقا
لكل هذه الأهداف، انفرت مئات وألاف من العلماء والباحثين في عديد من مجالات علم
النفس - فرادي أو اطار مشتراع بحويه أو من خلال مؤسسات - على دراسة طبيعة
الابتكار ومحاولة قراءته كعملية وكيفية صفحة تكتناج والسعوي في سبيل تحديد مطلقات كل
من المسلك والنتائج الابتكار في مختلف مجالات العلم والفنون والآداب، ثم التخطيط
للاستفادة العملية من كل مكثفيت عن حركة البحث في سيكولوجية الابتكار من نتائج
الملاحظات واستبصارات .
وما تجدر ملاحظته ان حركة البحث في مجال سكولوجية الانتكار تبدو أشد حظاً من مثيلاتها في مجال سكولوجية داعية الانخراز. ففي الوقت الذي تركزت فيه حركة البحث في المجال الاخير حول جهود ماكللاند وتاكسون ومعارضهما وتأليحتها (1938) في مجال سكولوجية الشخصية، شهدت حركة البحث في مجال سكولوجية الانتكار مواقف متعددة وتضافرات في جهود علماء كثيرين من بينهم روجرز وجيلفورد، وروجانس، ستين، ماكنون، أوسبورن، ونيبور، تورانس، موري، تايلور.

ومهما تجدر ملاحظة أن حركة البحث في مجال سكولوجية الانتكار تبدو أشد حظاً من مثيلاتها في مجال سكولوجية داعية الانخراز. ففي الوقت الذي تركزت فيه حركة البحث في المجال الاخير حول جهود ماكللاند وتاكسون ومعارضهما وتأليحتها (1938) في مجال سكولوجية الشخصية، شهدت حركة البحث في مجال سكولوجية الانتكار مواقف متعددة وتضافرات في جهود علماء كثيرين من بينهم روجرز وجيلفورد، وروجانس، ستين، ماكنون، أوسبورن، ونيبور، تورانس، موري، تايلور.

ومن هنا، تعادت الطرائق والفنين التي يمكن أن تستعمل في تنمية واستثمار ما قد يوجد لدى الأفراد من طاقات انتكارية في وسائل ومواقف مثالية تتناسب الفرد نفسه أو الفرد ضمن آخرين. وتهدف هذه الطرائق والفنين جيها الى تكوين الفرد من حسن استهار كل مالديه من استعدادات وقدرات وامكانياته - موصولاً به الى تحقيق ذاته عبر سبيل ومسارات صحيحة وصحية، يسعى من خلالها في حركة تنمية وتطوير وتقدم مجتمعه. وبالفعل تعدد هذه الطرائق والفنين وتتسع، استناداً لذلك، تتنوع وجهات حركة البحث في مجال سكولوجية الانتكار واتسع نطاقها بحيث تجاوزت حدود المجتمع المدرسي وأصبحت تشمل آفاقاً كثيرة في حياة المجتمعات المتقدمة.

فأذا كان قد أصبح من المسلم به وجود علاقة بين التقدم والاهتمام بالابتكار وتشجيعه، فإن الانتكار هو سبيل أي مجتمع إلى التنمية والتقدم - فمن الواضح أن الوصول الى فهم صحيح لکن هذه عملية الانتكار وفلاحة الفرد والعمل الذي يعمه فيها، ووسائل شخصيات المتبركر، ومواصفات المناخ الانتكاري في محيط الأسرة والمدرسة من حيث ملائمة واعادة، ومعززات أو معوقات المبتدئ الابتكاري، وتطلبات تحقيق القدرة على الانتاج الابتكاري في هذا الجانب أوذا آخر من جوانب الحياة - كل ذلك يعد مسئولاً خاصاً بالعلاقة بين النفس وتنمية واتصالاً وثيقاً بجميع عملهم.

ولا شك ان من أبرز ما تعكسه حركة البحث في مجال سكولوجية الانتكار داعية الانخراز يمثل في توجيه الاهتمام إلى حققة هامة وان تبرز على وشان ان تضع عن اذنًا - وهو حققة مؤداها تقريباً معنى للإنسان وتضمن هذا التكوين لكثر من القدرات التي يمكن الإنسان الفرد من التجديد والتطوير والابتكار. هذا، إلى جانب قدرة هذا الإنسان على السعي والمشابرة في بذل الجهد في سعيه لتحقيق هدف يرتبه ويصر عليه في محايا أو مغابة ظروف الواقع الذي يعيش فيه.
ولقد أدرك كثير ون قيلنا هذه الحقيقة واتيحت لهم من المقايير والأمكانيات المادية ما استطاعوا من خلالها استغلال ثرواتهم البشرية الي حدها الأقصى، فكان معيشون من تقدمهم. بنسبه، خطانا كي نلحق بهو أن نقرب منه. وهو تقدم نعيش نواكبه وأثاره فيها حولنا من منجزات واختراقات تشتهد على عظمه العقل البشر وقدرته غير المحدودة على الاستحاث النشط في أية استراتيجية متكاملة يراد بها التنمية والمقدم.

فإذا كانت الدول المتقدمة قد اهتمت ولازال تنشع سبيل البحث وتنمية سياج وخصائص المسكن الإنجازى وقدرات التفكير الإبداعى لدى إبنائها وطرقت في سبيل ذلك كل باب متاح ونزلت في سبيل كل جهد مستطاع، فإن مثل هذا التشجيع يد々 أثرى الحاچا وحيوية بالنسبة للدول المتقدمة للنمو والتنمية. وفي الوقت الذي نتج في الدور المتقدمة هذا النهج كوسيلة للاحتراف بمسار التقدم والصدارة بين دول العالم، فإن مجموعة الدول المتقدمة للنمو والتقدم بات من المحم أن تضافت من معدلات إنتاجية إبنائها - إذا كنا لها أن ننجح في تضيق الهوة المترابطة الأتساع مابين مجتمعاتنا ومجتمعات العالم المتقدم. ومن المؤكد أن قادرّ واسترشاد وتوقعية مابيني إينة المجتمع من طاقات انجازية وابتكارية مما يمكن دول المجموعة الأولى من مواصلة السعي في هذا السبيل.

في ضوء كل متقدم، تبتين وجهة نظر الدراسة الحالية حول طبيعة الدور الذي يمكن لعلم النفس أن يقوم به في الاتجاه التنموي لمجتمعات الخليج العربي موضوع الاهتمام. وهي وجهة نظر مؤداها إن علم النفس يستطيع أن يقوم بدور بالغ الاهب في مضاعفة معدلات إنتاجية إينة هذه المجتمعات ضماناً لمتطلبات نجاح اهداف استراتيجية الإنتاجية الخاص بكل منها وما مجتمعاتها - وذلك عن طريق الاستفادة الكاملة بما أسفرت عنه حركة البحث في مجال سكولوجية الابتكار ودفعة الإنتاج من معلومات ومبادئ وممارسات سيكولوجية مخططة ومنظمة توضع هذا الغرض.

وهل ما يعزى إمكانية نجاح مسعى علم النفس في هذا الصدد أن المجتمعات العربية الخليجية تمتلك فرادي و مجتمعية الأمكانيات المادية التي يمكن أن تتطلب إجلاء مشاريع بحثية أو تجيك إليها أية هبات مؤسسات يراد إنشاؤها بهدف تقديم الخدمات النفسية بصورة العلاجية والوقائية والاجتماعية لمختلف قطاعات المجتمع - وذلك تحقيقاً لما تدركه القوى البشرية، وترجيحأ لسلسل استغلال مكنونات هذه القوى من قدرات وامكانيات.
ومع التسليم أن جهد علم النفس في مجال الانتاجية التنمية لهذه المجتمعات لن يقتصر ولا ينبغي له أن يقتصر على مجالات التربوية المدرسية، فإن المطلوب الذي تذهب ناحية وجهة نظر الدراسة الحالية يسبقه ضرورة إعادة النظر في مقررات ومناطق المناهج الدراسية الحالية بمختلف مراحل التعليم في دول الخليج العربية، حيث من الواضح أن الجانب الأعظم في هذه المناهج مثله في ذلك مثل مناهج التعليم في كثير من بلدان العالم ينتمي إلى ما يعرف بالتربيه الصيائية، وهو نمط تربوي يعتمد بالمحافظة على الموجود وعلى عدم تعريه. وبالتالي، فهو يعكس عن التغيير ويعمد إلى التوقف والابتعاد كما يجري من تغير حتمي بيهزه عالم اليوم في كل المجالات.

وهذا السبب، بادر القويمي (١٩٨١) في مقدمة ترجمته العربية لتقريير نادي روما الدولي بخصوص التعليم وتحديداً المستقبل إلى المطالب بضرورة أحداث ثورة في التعليم، من بين ماتهمزه التشكيك على نمط آخر من انتظام التعليم يعتر بالتعلم التوقعى - هو نمط تعلمي ينطوي الفرد للابداع والابتكار والتفكير والتطبيق والتجديد. وبالتالي، فهو يجعل الفرد في وضع يمكنه من توفر ما يمكن أن يحدث وتدبير سبل تعايشه أو مقاومته أو تغييره قبل أن يقع.

ولذا كأن هذه الثورة تكتسب قدرًا أكبر من الاهرة والحيوية والالتحاية بالنسبة لمجتمعات الخليج العربية الخمسة - فهي مجتمعات تنطبعت إلى التنمية والتقدير، ولديها امكانات مادية تسمح لها بتحقيق ما تطلع إليه من أمال ومطالب تنموية، وهي مجتمعات شابة فتية اذ تتضمن ببنية السكانية شرائح كبرى تقل الأعمار الزمنية لأفرادها عن (١٥) سنة. ويدقيق من متطلبات تنمية وتقدم هذه المجتمعات ضرورة بذل جهد عامي منظم على مستويات التخطيط والتنفيذ. وهو وجهة يضطلع فيه علم النفس والباحثون والعاملون في مختلف مجالاته بمستويات كبيرة في الهندسة الفوقى البشرية في كل من هذه المجتمعات ومن الاجامه، بما تتضمنه هذه المدنية من كشف وتشخيص وتوزيع وترجمة وترشيد لكل مالدي الإنسان الخليجي من استعدادات وقدرات ومكانات.

وتوضيحًا لكل متقند، فليس في كل ما تذهب إليه الدراسة الحالية أو في بعضها تذهب إليه فيما يتعلق بدور علم النفس في الانتاجية التنمية لمجتمعات الخليج العربية...
الخمسة موضع الاهتمام أي مبالغة - فلقد سبق أن أصدر رئيس حكومة فنزويلا في مارس (1979) قرارًا بتعيين الدكتور لويس البرتومشاشوفي منصب وزير دولة لإحياء الذكاء البشري، وكان مشادو قد ألف كتابًا بعنوان "ثورة الذكاء". أو حق الفرد في أن يكون ذكياً. ولقد ضرب رئيس حكومة فنزويلا بهذه البادرة، وهي بادرة تطور على كثير من الحكمة والتنوير، مما يمكن للحكومات أن تفعله في سعيها الحريص على استثمار كل مالديها في إبنائها ومواطنيها من استعدادات وطاقات وقدرات.

فإن أخو weakness في الخليجي العربي، الخمسة موضع الاهتمام في الدراسة الحالية إلى خطوة يتجاوز مضمونها مضمن تلك الخطوة التي اقدمت عليها حكومة فنزويلا أو يتميز معه على الأقل - خصوصاً وأن هذه البلدان هي البلدان الأشدًا على الاحتياج إلى استثمار كل مالديها في إبنائها من استعدادات وطاقات وقدرات في سعيها للتنمية والتقدم.
المصادر

1. السيد محمد الحسيني وآخرون (1977): دراسات في التنمية الاجتماعية
   القاهرة: دار المعارف

2. حسن الخياط (1982): الرصيد السكاني لدول الخليج العربية، الدوحة قطر:
   منشورات مركز الوثائق والدراسات الإنسانية بجامعة قطر.

3. جابر عبد الحميد جابر (1979): علم النفس من أجل حياة أفضل. محاضرة القيت
   في سيمارن كلية التربية، الدوحة، جامعة قطر.

4. صفاء الأعرص، وإبراهيم قشقوش ومحمد سلامة (1982): برنامج لتنمية دافعية
   الانجاز للتلاميذ والطلاب القطريين في مختلف مراحل التعليم - التقرير الأول
   الدوحة: جامعة قطر، مركز البحوث التربوية.

5. عبد الباسط محمد حسن (1982): علم الاجتماع - المدخل، القاهرة: مكتبة
   الغريب.

   القاهرة: المكتبة المصري الحديث.

7. عبد الفتاح جلال، وآخرون (1965): استراتيجية مفتوحة للتطوير في الوطن
   العربي، القاهرة، المركز الدولي للتعليم الوفيقية للكبار - سرس الليان.

   (1982).


    Record, 61, 48 - 54.


